إشكالات ومعوقات التوظيف بين وزارة العمل والقطاع الخاص

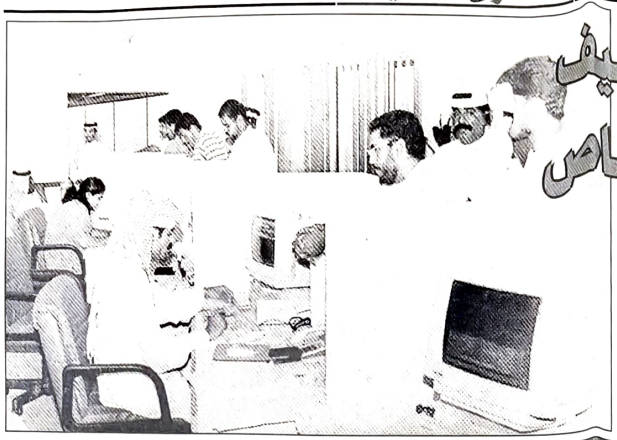

■ وزير العمل

■ الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة

■ عبدالله يوخف السادة

الحوار الصريح بين وزارة العمل والشئون الاجتماعية ورجال الاعمال من اجل المساهمة في ايجاد الوظائف لطالبيها من الشباب البحريني من الجنسين هو المطلوب تفعيله في هذه المرحلة على وجه التحديد، ذلك ان الحوار بين الجهتين من شأنه ان يزيل الكثير من المعوقات التي تقف حجر عثرة دون ايجاد الوظائف للاعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل.

وفي الحقيقة، فان اللقاءات التي عقدتها وزارة العمل والشئون الاجتماعية تحت شعار «نحو عزة البحرين ورفعتها» تعتبر لقاءات مهمة في مضمونها اذ استطعنا الخروج من الشكليات وتحويل الاطروحات الى واقع ملموس يساهم في حل مشكلة الباحثين عن عمل، وهي مشكلة لا بد من الاعتراف بوجودها حتى يتسنى وضع الحلول الناجعة الكفيلة بتقليصها مع الزيادة المستمرة في اعداد الخريجين عاماً بعد عام. ففكرة هذه اللقاءات اتت كسلسلة من اللقاءات المتكاملة الهدف منها خلق الاتصال والتواصل والحوار والتفاهم والوصول الى قناعة مشتركة لمجابهة القضايا القومية والوطنية واهم قضية هنا هي «العمالة البشرية».

من بين جملة من المقترحات والتوصيات والمناقشات الفاعلة الى حد كبير، خرجت الندوة الثانية للتقى «نحو تقدم البحرين وعزتها» بمطلب اساسي مشترك بين وزارة العمل والشئون الاجتماعية ورجال الاعمال البحرينيين والاجانب الذين حضروا الملتقى الا وهو تفعيل الحوار الصريح وتعزيز قنوات الاتصال بين الجهتين للتحاور والتباحث حول كافة الاشكاليات والمعوقات التي تحول دون الوصول الى تحقيق تقدم مقبول تجاه توظيف الشباب البحرينيين الباحثين عن عمل وتدريبهم وتهيئتهم لدخول سوق العمل بقوة والمشاركة في التنمية.

ولعل من «الثوابت» التي يؤكد عليها وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة على الدوام هي الاهتمام بالكوادر والايدي العاملة الوطنية وتمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية على اعتبار انها توجهات سياسية تتابعها بشكل يومي القيادة السياسية في البلاد. الاستماع الى آراء وافكار رجال الاعمال وارباب العمل واصحاب المنشآت هو ما تنشده الوزارة، ولكن من سيحدد الحوار؟ الاجابة جاءت على لسان الوزير الشعلة اذ قال في كلمة القاها في الملتقى الثاني مخاطباً ايام - اي رجال الاعمال واصحاب العمل - : «انتم الذين ستحددون الحوار لانكم ادرى منا بالقضية وجوانبها، وقد وضعنا كافة امكانياتنا وطاقاتنا البشرية تحت ايديكم، كما جلب المسئولون المعنيون في الوزارة خبراتهم من مواقع متعددة لتحقيق الاهداف المنشودة».

نسأل الآن: «اليس من الفروض ان نؤيد مثل هذه الخطوات وندعمها من منطلق (الواجب الوطني) كافراد في مختلف مواقعنا ومهننا؟ وهل يؤمن رجال الاعمال وارباب العمل بدورهم الحقيقي و... الوطني؟ وكيف نحقق اهدافنا لدفع الكوادر الوطنية ودمجها في سوق العمل؟»

الحوار.. نقطة الالتقاء

وجهنا السؤال التالي للوكيل المساعد لشئون العمل بوزارة العمل والشئون الاجتماعية الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة وهو: «كيف تنظرون لمضمون الحوار بينكم وبين القطاع الخاص؟» فاجاب بالقول.. اعتقد ان الحوار يعد نقطة للالتقاء، فاللقاءات هامة ونتائجها طيبة ومردودها مفيد بالنسبة للطرفين... الوزارة والقطاع الخاص، وقول اننا عقدنا اجتماعات عدة مع نخبة من رجال الاعمال في البلد وذلك نفعنا كثيراً في تخطي اي مشكلة قد تعترض طريق تفعيل مسيرة توظيف البحرينيين.

ويواصل حديثه قائلاً:... الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بخطة بحرية الوظائف، فالبحرنة تأتي على رأس اولويات الوزارة اليوم، ولا اخفي سراً حينما اقول ان الوزير نفسه مهتم شخصياً بهذا الموضوع الهام، والحوار بين الطرفين - اي المسئولين بالوزارة والقطاع الخاص - مفيد لوضع اليد على النواقص وتبيان نقاط القصور وتلافيها. والانسان دائماً يحتاج للرأي الآخر.. ودعني اقول ان اللقاءات والتحاور امر مهم بالنسبة لنا ونخرج منه بنتائج طيبة من خلال الحوارات المستمرة التي تصب في مصلحة المواطن البحريني وخطة البحرنة.

نعم، الحوار يضع الجانبين في تصور كامل عن وضع سوق العمل واوضاع الباحثين عن عمل ايضاً. وقد يكون القطاع الخاص غير متمكن من الوصول الى التطبيق الصحيح لبعض قرارات وقوانين الوزارة... فالتدريب مثلاً، يتطلب تفاعلاً وتفاهماً بين الجهتين. فالقطاع الخاص يشكو من قلة تدريب البحرينيين... وماذا نقول هنا... نقول ان هناك رسوماً للتدريب ويبلغ نسبة المستفاد منها 27 بالمئة فقط، ومادامت السيولة المطلوبة لتدريب البحرينيين متوفرة فالمطلوب التعاون مع الوزارة لتدريب البحرينيين.

وفي الحقيقة، والكلام للشيخ عبدالرحمن، ان من نستقبله اليوم في مكاتب «كلمات» التوظيف بالوزارة هو البحريني غير المدرب!! فالذي يمتلك خبرة عملية يجد طريقه السريع للعمل ويشكل صحيح، وانما اود الاشارة هنا الى ان الوزارة تولي اهتماماً بالتدريب وتدعو القطاع الخاص للتعاون في هذا الشأن، ولله الحمد، فان هذه الصورة بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً اذ سمعت من بعض الاخوان ان العنصر البحريني بدأ يبحث عن فرص التدريب لتطوير قدراته وهذا امر ميشر.

هاجس

الهاجس الذي يؤرق المسئولين بالوزارة هو العمل على مضاعفة اعداد الموظفين من الباحثين عن عمل، خاصة وانه من اهم الاهداف التي تسعى اليها الوزارة هو دمج العمالة ذات التدفق السنوي البالغ 4500 شخص يدخلون في خضم سوق العمل، ففي عام 96 الماضي تشير الاحصائيات الى وجود ما يزيد على 272 الفاً من الايدي العاملة في سوق العمل منهم 103 آلاف و585 بحرينياً، و168 الفاً و580 من غير البحرينيين. ويتم تجديد 3 آلاف و450 رخصة عمل لاجانب واصدار الفين واربعمائة وخمسين رخصة جديدة بمعدل شهري.

وتشدد وزارة العمل على ان المطلوب من القطاع الخاص هو الالتزام بتوفير 5 بالمئة من اجمالي فرص العمل وليس كلها، اذ توضح ارقام رخص العمل وجود 70 الف فرصة عمل، وكذلك تعني نمو سوق العمل ووجود عمالة اجنبية غير مستقرة.

وفي لفتة هامة للغاية، طرح وزير العمل نقطة هامة خاطب بها رجال الاعمال في الملتقى الثاني، «نحو عزة البحرين ورفعتها» فقال: «لا نتوقعوا ان يعمل شاب بحريني براتب 90 او 120 ديناراً!! او ان يرضى احد ان يستقطع ابنه في الصباح الباكر ويذهب الى عمل بهذا الراتب، فان هذا امر صعب، ولعل هذه اللفتة التي اشار اليها الوزير نبعت من احساس بالمسئولية وكذلك من واقع تقدير لظروف الشباب البحرينيين الباحثين عن عمل واسرهم».

نقطة للنقاش

من المسائل التي توجب التركيز هي تحويلات مرتبات العمالة الاجنبية الى الخارج والتي تقدر سنوياً حسب بيانات مؤسسة نقد البحرين بمبلغ يتراوح بين 120 الى 130 مليون دينار.

ولو امعنا النظر في هذه الارقام سنجد ان سيولة بحجم مهول تخرج عن اطار تحريك السوق المحلي وتنشيطه واستعمال جزء من تلك الاموال في السوق المحلي، وهذه نقطة يمكن ان تضاف الى المطالبة بسرعة احلال العمالة المحلية مكان الاجنبية حتى تحرك الاموال داخل البلاد ويستفاد منها بقدر اكبر.

استراتيجية جديدة

ويعتقد مدير ادارة الاستخدام والتوظيف بوزارة العمل والشئون الاجتماعية عبدالله يوخف السادة ان الوزارة تخطو خطوات كبيرة نحو «الافضل» في مجال توظيف ابناء البحرين، وباستراتيجية جديدة وبتطبيقات تختلف عما كانت في السابق.

ويضيف... هذه الاستراتيجية تعتمد اساساً على مشاركة اصحاب الاعمال في معظم قرارات الوزارة... وامثل لك على ذلك... نحن لا نريد ابراز المعطيات والمشكلات بل نريد المشاركة في الحل والحل يأتي من اصحاب الشأن واصحاب الشأن هم اصحاب العمال وما الوزارة واجهزتها الا «جسور» لتسهيل امور اصحاب العمل وطالبي الوظائف من المواطنين.

وماذا عن موقف اصحاب الاعمال والمسئولين بالقطاع الخاص من سياسات التوظيف؟.. يصرح السادة ان المسئولين بالوزارة لا يشكون في مساعدة الوزارة وابناء البلاد من الباحثين عن عمل، ولا نشك في موقف القطاع الخاص معنا في هذا المجال خاصة وان الوزارة فتحت المجال لمساعدتهم مساعدة فعالة في جميع اجراءات وخطوات الوزارة حتى بعد تعديل الى قانون او نظام.

مشكلة الباحثين عن عمل

وتركز عضو مجلس الادارة للشئون التجارية بشركة «استدمارات الزياني» افنان راشد الزياني على ان الحوار يفضي الى التوصل الى حلول لمشكلة البحرينيين الباحثين عن عمل، وهذه المشكلة - كما ارى - لها اكثر من طرف، فليس على عاتق وزارة العمل والشئون الاجتماعية يقع العبء فقط!! بل المجتمع كله مطالب بالمشاركة في ايجاد الحلول، من افراد وجهات حكومية اهلية وقطاع خاص، والباحثين عن عمل هم انفسهم.

لكن من اين يجب ان نبدأ - كمجتمع - من وجهة نظرك؟ هنا تجيب افنان الزياني بقولها ان الاعداد يجب ان يبدأ من الاسرة، فعلى الاهل في البيت تقع مسئولية زرع حب العمل في نفوس الشباب الخارجين الى نطاق العمل وكذلك روح الصبر والطموح في حدود معقولة لا في حدود الاحلام او الاشياء غير الواقعية.... فاذا غرست الاسرة هذه المفاهيم في ذلك اكملت دور المدرسة، اضافة الى نقطة هامة وهي تعويد الشباب على التميز والمحاولة المستمرة للتميز وعدم اليأس.

واعتقد ان هناك مسألة هامة لا بد من الاشارة اليها وهي انه ليس هناك عمل «عيب»!! ويمكن للباحث عن عمل ان يبدأ باي وظيفة تناسب امكانياته ليكتسب الخبرات والاحتكاك بالناس.

وماذا عن اهمية الحوار.. القاعدة الاساسية لحل اشكالات «توفير فرص العمل»؟

وأجابة افنان الزياني كانت في موقع «المسئولية»، فقد اجابت بقولها ان الحوار هو الطريقة الصحيحة للوصول الى حلول اذا صدقت النوايا وخلصت من الطرفين، وارى ان القطاع الخاص يشعر بمسئوليته في هذا الاتجاه.. فالشباب الباحثون عن عمل هم اولادنا واهلنا ومن واجب الجميع العمل من اجل ايجاد فرص العمل المناسبة لابناء الوطن.

ولا تبتعد كثيراً عن «التغيير».. فالتغيير يعني التطوير: وما يثلج الصدر ان المسئولين بالوزارة يؤكدون على ان القرارات المعمول بها حالياً وكذلك النصوص القانونية يمكن ان تغير بشكل دوري، كما ان الخطوات التي تم اتخاذها يمكن تحديثها.. ان ذلك يعني التغيير الذي يوصلنا الى التطوير ونتمنى ان يتواصل الحوار للخروج بنتائج ايجابية.

التنظيم العمالي

للجنة العامة لعمال البحرين موقف بشأن بحرنة الوظائف، بل الأشمل من ذلك صدرت عدة دعوات من اللجنة تطالب القطاع الخاص بتوفير فرص العمل والتدريب للبحرينيين الباحثين عن عمل ودعم قرار زيادة نسبة البحرنة في مؤسسات القطاع الخاص.

وهنا يقول رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين فيصل حسن فولاذ ان الشباب البحرينيين من الجنسين الذين يدخلون الى سوق العمل سنوياً ليس بالعدد القليل، ونحن نؤكد على ضرورة الزام شركات القطاع الخاص لشغل الوظائف الشاغرة واحلال العمالة الوطنية محل العمالة الاجنبية وتوفير فرص التدريب للباحثين عن عمل والزام القطاع الخاص بقرار زيادة البحرنة الى 5 بالمئة سنوياً والعمل على زيادة هذه النسبة بشكل دوري وخاصة في الشركات التي بها 10 عمال واكثر وبها عمالة وطنية اقل من 50 بالمئة.

واللجنة تدعو - بل تطالب - للاستمرار في توقيف والعمل على توقيف تأشيرات العمل للعمالة الاجنبية للشركات التي لا تلتزم بخطط البحرنة والاحلال للعمالة الوطنية ومراقبة ومتابعة الشركات التي بها عمالة وطنية 50 بالمئة واكثر وتطالب بالتقيد بهذه النسبة وزيادتها بشكل مستمر من خلال خطط البحرنة والتدريب وعدم تخفيض نسبة 5 بالمئة لتوظيف العمالة الوطنية والعمل على زيادتها بشكل دوري وزيادة رسوم تراخيص العمل للعمالة الاجنبية.

لكن لا بد من الاشادة بدور الحكومة ومشاريعها الصناعية الجديدة من خلال اصدار وزارة النفط والصناعة خلال النصف الاول من العام الحالي 97 ما يقارب من 12 ترخيصاً صناعياً في العديد من القطاعات الصناعية بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي سبعة ملايين و300 الف دينار وتوفر فرص عمل لحوالي 333 في المائة من المجموع الكلي للعمالة المطلوبة عند تنفيذ هذه المشاريع.

موقف رجال الاعمال

في الحقيقة، ومن خلال الواقع، يمكن القول ان قطاعات كثيرة من شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بدأت في الأونة الاخيرة تتنبه قناعات جديدة في مجال توظيف الباحثين عن عمل من الجنسين، ولعل التنسيق المدروس بين المسئولين بوزارة العمل وارباب العمل بالقطاع الخاص يفضي الى تكوين نظرة اكثر شمولية، والفئة التي يعقد الحوار من اجلها هي فئة هامة... اولئك الباحثون عن عمل من هم؟ هم ابناء البلاد... ابناؤنا وبناتنا ولا بد من العمل سوية للنظر في مستقبلهم.

ويشير الحواج الى ان التحاور خطوة مهمة لمتقدم في عملية البحرنة والتوظيف، ومن خلال حواراتنا مع المسئولين بالوزارة نشعر ان هناك تفاهما ايجابيا ومريحا وتفهما واسعا ونحن كقطاع خاص على استعداد تام لدعم مسيرة توظيف البحرينيين.

■ حراد الحواج

■ فيصل فولاذ

■ افنان الزياني

لكني اود الاشارة الى نقطة هامة وهي ان وضع البحرينيين الباحثين عن عمل ليس في وضوح تام!! والسبب في ذلك ان معظم الباحثين عن عمل ليسوا من المؤهلين او من حملة الشهادات، لذلك، فاني ارى انه من الضروري الارتقاء بالبحرينيين من خلال اعتماد سياسات تدريب واضحة والاهتمام ببرامج التعليم المستمر، ثم تقدير المسائل الوظيفية وقوانين العمل وجعل البحريني ملماً بكل تلك الاساسيات من انضباط وتجويد العمل واهتمام بالانتاج ومستواه لكي يسهل بعد ذلك احلال البحريني محل الاجنبي.

وفي ذات السياق، يتفق سلمان محمد جاسم «غاز اوال» مع الآراء المجمعة على ضرورة تفعيل الحوار وبالتالي وضع حلول لمشكلة الباحثين عن عمل، فهو يقول ان تبادل الآراء والافكار والمقترحات عبر طرحها على بساط البحث من الجهتين الهامتين وهما الوزارة والقطاع الخاص يسهل كل المعوقات ويزيل الحواجز.

وانا ارى ان هذا التنسيق يحدد اي القطاعات التي يمكنها استيعاب اكبر عدد من الباحثين عن عمل.. فبعض القطاعات تشبعت تماماً بالايدي العاملة، واريد ان اطرح رأياً في هذا النطاق وهو ضرورة ايجاد اسلوب للتقييم بصفة المؤسسات من ناحية القدرة الاستيعابية لاستقطاب العمالة البحرينية استناداً على نسبة البحرنة في تلك المؤسسات.

تستخلص...

نعم، نستخلص نتيجة جوهرية، وهي ان هناك اجماعاً وتأكيداً على اهمية الحوار الصريح، فهو الطريقة الحضارية المثلى لتجاوز المشاكل ووضع حلول للمعوقات، واذا كانت وزارة العمل والشئون الاجتماعية والقطاع الخاص على قناعة باهمية حل مشكلة الباحثين عن عمل التي تتزايد يوماً بعد يوم، فانه لا شيء يقف حجر عثرة مستقبلاً ويمكن من خلال ذلك تذليل كافة المعوقات.

ومن الامور التي نرى ضرورة ترجمتها الى ارض الواقع هي مسألة تحسين الاجور... فقد اعلن مؤخراً ان هناك اجراءات لتحسين اجور العمالة البحرينية لتكون في مستوى المعيشة انطلاقاً من اهمية هذه الخطوة للعمال ولاصحاب العمل وللدولة باعتبارها عنصراً مؤثراً في سياستها الاقتصادية وعاملاً اساسياً في تحقيق الاستقرار في مجالات العمل.

تحويلات العمالة الوافدة الى الخارج تصل الى 130 مليون دينار سنويا!!